

Distr.: General
28 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام
ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

أوجه إليكم كتابي هذا ملتصقا فيه بإلحاح بذل ما يلزم من جهود في سبيل التمسك بالتوافق الدولي المستقر منذ أمد طويل بشأن القدس، على النحو المنصوص عليه في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ففي ضوء القرارات الأخيرة التي اتخذت انتهاكا للقانون الدولي ولمقتضيات تلك القرارات - وبتواطؤ فعلي مع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فيما تقتطفه من انتهاكات خطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية - يجب على المجتمع الدولي أن يظل ثابتا في إعادة تأكيد شرعية القرارات ذات الصلة بالموضوع وفي المطالبة بأن تُحترم تلك القرارات الاحترام الكامل.

وفي هذا الصدد، وعلى ضوء القرار الباعث على الأسف الشديد الذي أعلن عنه رئيس غواتيمالا فيما يتعلق بقرار نقل سفارة بلده بإسرائيل إلى مدينة القدس، فإننا ندعو جميع الدول إلى أن تتصدى لهذا الأمر دون تأخير، وأن ترفض هذا القرار الاستفزازي وغير القانوني وأن تتخذ إجراءات سريعة من أجل توطيد وحدة قرارات الأمم المتحدة وسلطانها.

ويجب علينا أن نذكر مجددا بقرارات مجلس الأمن العديدة المتعلقة بالقدس، بما فيها القراران ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). ونذكر، بوجه خاص، بتأكيدات مجلس الأمن على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة؛ واعترافه بالوضع الخاص للقدس؛ وإقراره الواضح بأن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي شرعية قانونية وهي تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.



وإنه لمن الضروري أيضا التذكير بأن مجلس الأمن قد دعا جميع الدول الأعضاء صراحة إلى قبول قراره بعدم الاعتراف "بالقانون الأساسي" الذي سنته إسرائيل بشأن القدس وبأي إجراءات أخرى تسعى إلى تغيير طابع المدينة ووضعها، ودعا مباشرة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب تلك البعثات من المدينة المقدسة.

ولقد امتثلت غواتيمالا في الماضي لقرار مجلس الأمن المذكور فنقلت سفارتها من القدس إلى تل أبيب. ومن ثم فإن إعلان الرئيس موراليس مؤخرا اعترافه التراجع عن هذا الإجراء إنما يجعل غواتيمالا تنتهك القانون الدولي والقرارات ذات الصلة بالموضوع. ولذلك فإننا مضطرون لأن نكرر التأكيد على أنه لا القرار الذي اتخذته غواتيمالا ولا أي إجراء آخر يتعارض ومواقف المجلس، يحظى بأي أثر قانوني وليس بوسعه أن يغير انطباق أحكام القانون الدولي على هذه الحالة.

غير أن تلك القرارات ستشجع بالتأكيد إسرائيل على ما تتخذه من سياسات وإجراءات غير قانونية في مدينة القدس وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وتكون بمثابة مكافأة للسلطة القائمة بالاحتلال على تعتتها، ودعم إفلاتها من العقاب، ومن ثم زيادة عرقلة آفاق السلام، وهي أمور تستتبع قدرا من المسؤولية في سياق القانون الدولي. إنه لا سيادة لإسرائيل على القدس وإن وضع المدينة لم يحسم بعد. فلقد ظلت مسألة القدس منذ زمن طويل مصنفة ضمن مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ ولقد ظلت القدس الشرقية أرضا محتلة منذ عام ١٩٦٧. ففي قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أكد المجلس بما لا يدع مجالا لأي لبس أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. فهذه حقائق لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها، بصرف النظر عن الذرائع السياسية والمسوغات الاعتبارية.

ويجب علينا في هذا الصدد أيضا أن نذكر بأن مجلس الأمن جدد التأكيد مرة أخرى على التوافق الدولي القائم منذ أمد طويل، وذلك عقب إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، في تعارض مع القرارات ذات الصلة بالموضوع. ونذكر بأن الأغلبية الساحقة لأعضاء المجلس - ١٤ دولة عضوا - وقفوا وقفة الحزم في رفض ذلك القرار امتثالا منهم للقرارات ذات الصلة بالموضوع ووفاء بالتزاماتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة - رغم استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع القرار الذي عرض على المجلس للتصويت عليه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر.

ونود علاوة على ذلك أن نسلط الضوء على أن الجمعية العامة، أثناء دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، المنعقدة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت القرار د إ - ١٩/١٠، الذي أكدت فيه مجددا الموقف الدولي الثابت بشأن القدس، وأعادت فيه تأكيد مجموعة قراراتها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. ففي قرارها د إ - ١٩/١٠ الذي حظي بدعم ساحق، طالبت الجمعية العامة جميع الدول بالامتنال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات. وأكدت أيضا أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني وهي لاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها. وأهابت الجمعية كذلك بجميع الدول أن تمتنع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف.

وبناء على ذلك، يجب توجيه رسالة لا لبس فيها تعيد تأكيد القوانين والقرارات المنطبقة وتقف في وجه أي قرارات انفرادية واستفزازية من ذلك القبيل، أيا كان متخذها وفي أي وقت حصل ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه التطورات تتعارض تعارضا تاما مع الجهود الدولية والإقليمية التي دعا إليها مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات سلام مجدية لحل هذا النزاع المأساوي الذي طال أمده. إن الذين تشغلهم قضية تعزيز السلام والعدل لا يمكن منطلقا أن يتغاضوا عن تلك الإجراءات أو يلتمسوا لها الأعذار. ولذلك فإننا نناشد جميع الدول مجددا التحلي بالثبات في موقفها الرافض لهذه الإجراءات وفي عدم اعترافها بهذا الوضع غير القانوني.

وكما لا يمكن الاستهانة بأثر تلك الاستفزازات، لا يمكن أيضا الاستهانة بأهمية القدس وحساسية موضوعها لدى أفراد الشعب الفلسطيني، مسلمين ومسيحيين على السواء، بل لدى جميع العرب والمسلمين في أنحاء العالم قاطبة. ولا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين دون التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة القدس.

وقد دعا مجلس الأمن والجمعية العامة صراحة إلى حماية البعد والتراث الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة. وأكدوا أيضا مرارا وتكرارا المصلحة المشروعة للمجتمع الدولي ككل فيما يتعلق بمسألة القدس، التي مُنحت منذ زمن طويل مركزا سياسيا وقانونيا خاصا، بدءا من قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، الذي قضى بأن يكون للمدينة كيان منفصل.

وعليه، فإننا نحث بجميع الدول إلى أن تتصرف وفقا للقانون وبما يلزم من الإحساس العميق بالمسؤولية، لما فيه صالح السلام. ونحث كذلك بالمجتمع الدولي ككل إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ تفاهم اضطراب هذا الوضع الذي هو في غاية التقلب والذي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. إن أي قرارات أو إجراءات تتجاهل هذه الأبعاد القانونية والسياسية والدينية الأساسية لمسألة القدس لن تسفر إلا عن استفحال مظاهر التوتر المحتدم أصلا وزيادة اضطراب الوضع، مع ما لذلك من عواقب واسعة النطاق. ويشمل ذلك تأجيج الحساسيات الدينية التي تهدد بتحويل هذا النزاع السياسي - الإقليمي القابل للحل إلى حرب دينية لا نهاية لها، سيستغلها المتطرفون الدينيون بالتأكيد، مما سيؤجج التطرف العنيف والصراع داخل المنطقة وخارجها.

وإنه لمن الغاية في الأهمية في هذه اللحظة الحرجة والحساسية أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد أولية القانون الدولي في الجهود المبذولة من أجل حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وأن يؤكد مجددا مصداقية النظام الدولي في هذه اللحظة الحاسمة. ويجب أن يواجه المجتمع الدولي برء فوري وحازم قرار أي دولة أن تجعل من نفسها شريكا متواطئا مع الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته. ولا بد لنا من هذه العزيمة الجماعية إن أردنا أن ننقذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وأن نصل إلى اليوم الذي يوضع فيه حدٌ للاحتلال الإسرائيلي ويتم التوصل إلى سلام عادل ودائم، يستطيع فيه الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف أن ينال حقوقه غير القابلة للتصرف وأن ينعم بحريته داخل دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جميع جيرانها.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة